

يحظر النشر حتى: 08:15 ص (بتوقيت دبي) / 04:15 ص (بالوقت العالمي)، 11 فبراير 2019

مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي

نمو القطاع غير المنتج للنفط في دبي يزداد في بداية 2019

دبي، 11 فبراير، 2019:

تسارع النمو العام لاقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في دبي في شهر يناير. علاوة على ذلك، سجلت الشركات أعلى مستويات التفاؤل بشأن توقعات النمو المستقبلي منذ عام 2012 على الأقل. وشهد إجمالي النشاط والأعمال الجديدة زيادة بمعدلات قوية بالرغم من تسجيل زيادة طفيفة في معدلات التوظيف، ما يشير إلى أن الشركات ركزت على جهود تعزيز الإنتاجية.

تحسن مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي - وهو مؤشر مركب معدل موسميًا تم إعداده ليقدّم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - في شهر يناير مسجلاً 55.8 نقطة بعد أن سجل 53.7 نقطة في شهر ديسمبر. وأشارت القراءة الأخيرة إلى أقوى معدل تحسن إجمالي في المناخ التجاري منذ شهر يونيو الماضي. وكانت القراءة أعلى من متوسط 2018 ككل (55.0 نقطة) وتاريخ السلسلة على المدى الطويل (55.2 نقطة منذ شهر يناير 2010).

ومن بين القطاعات الثلاثة المشمولة بالدراسة، سجل قطاع الجملة والتجزئة (56.3 نقطة) أقوى تحسن إجمالي في الأوضاع التجارية في بداية 2018، يليه قطاع السفر والسياحة (54.1 نقطة). وسجل المؤشر الرئيسي لصناعة الإنشاءات 53.8 نقطة، ولم يتغير كثيراً عن مستوى شهر ديسمبر الأدنى في تسعة أشهر لكنه ظل يشير إلى نمو إجمالي قوي.

تشير القراءة الأقل من 50.0 نقطة إلى أن اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط يشهد تراجعاً بشكل عام؛ وتشير القراءة الأعلى من 50.0 نقطة إلى أن هناك توسع عام. وتشير القراءة 50.0 نقطة إلى عدم حدوث تغير.

وتشمل الدراسة اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في دبي، مع بيانات قطاعية إضافية منشورة بخصوص قطاعات السياحة والسفر، والجملة والتجزئة، والإنشاءات.

في إطار تعليقها على نتائج مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي، قالت **خديجة حق، رئيس بحوث الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في بنك الإمارات دبي الوطني:**

"بدأ مؤشر مراقبة حركة الاقتصاد بدبي السنة الجديدة بداية إيجابية، حيث قفز من 53.7 نقطة في شهر ديسمبر إلى 55.8 نقطة في شهر يناير، وهو أعلى مستوى في سبعة أشهر. وهذا يمثل تعافياً من النمو الضعيف في الربع الرابع من 2018 - وهو أبطأ توسع في القطاع الخاص غير المنتج للنفط منذ الربع الأول من 2016 - ويعيد تأكيد رؤيتنا بأن اقتصاد دبي سوف يتحسن في 2019 بفضل زيادة الإنفاق الحكومي واستمرار التحضير لمعرض إكسبو. وقد شاركنا هذا التفاؤل الشركات المشاركة في الدراسة، والتي على الرغم من استمرار الضغوط عليها، توقعت بأغلبية كبيرة أن يزداد الإنتاج خلال الـ 12 شهراً المقبلة. وارتفع مؤشر التفاؤل في شهر يناير إلى مستوى قياسي في السلسلة.

"شهد كلٌّ من الإنتاج والطلبات الجديدة تحسناً في شهر يناير، وساهما في أن تكون قراءة المؤشر الرئيسي قوية، لكن هذا لا يزال يأتي على حساب هوامش أرباح الشركات، حيث انكمشت أسعار المنتجات للشهر التاسع على التوالي ولو بوتيرة أبطأ مما شهده الربع الأخير من العام. كما استفادت الشركات من هدوء معدل نمو أسعار مستلزمات الإنتاج إلى حد ما، إلا أن الضغط على هوامش الأرباح لا يزال بادياً في جهود الشركات الرامية إلى تخفيض التكاليف من خلال تقليص عدد العمالة - كان معدل التوظيف إيجابياً ولكن بشكل هامشي فقط.

"كان قطاع الجملة والتجزئة هو الأفضل أداءً من بين القطاعات الثلاثة التي تتابعها الدراسة، حيث ارتفع إلى أعلى مستوى منذ شهر أغسطس 2018، لكن قطاعي الإنشاءات والسفر والسياحة شهدا أيضاً تحسناً في الأشهر الأخيرة."

النتائج الأساسية

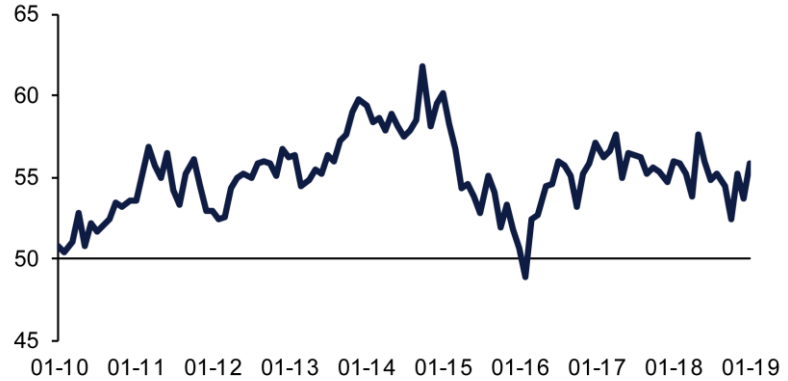
- مؤشر مراقبة حركة الاقتصاد بدبي يرتفع إلى أعلى مستوياته في سبعة أشهر مسجلاً 55.8 نقطة في شهر يناير
- التوقعات التجارية ترتفع إلى مستوى قياسي
- قطاع الجملة والتجزئة يشهد تحسناً إجمالياً في الأوضاع التجارية

النشاط التجاري والتوظيف

ارتفع حجم النشاط الإجمالي في شركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط في دبي بوتيرة أسرع في شهر يناير. وكان النمو متماثلاً مع ما هو مسجل في 2018 ككل، وكان أقوى من متوسط السلسلة على المدى الطويل. سجل قطاع الإنشاءات أسرع توسع إجمالي من بين القطاعات الثلاثة المشمولة بالدراسة.

وواصل قطاع التوظيف تسجيل زيادة بوتيرة هامشية في شهر يناير. أما من حيث القطاعات، فقد سجل قطاع السفر والسياحة انكماشاً في معدلات التوظيف، في حين سجل قطاع الإنشاءات معدل خلق وظائف أقوى من قطاع الجملة والتجزئة.

مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي يُعدّل موسميًا، 50 = بدون تغيير



المصادر: بنك الإمارات دبي الوطني، IHS Markit

الأعمال الجديدة الواردة والتوقعات بخصوص النشاط التجاري

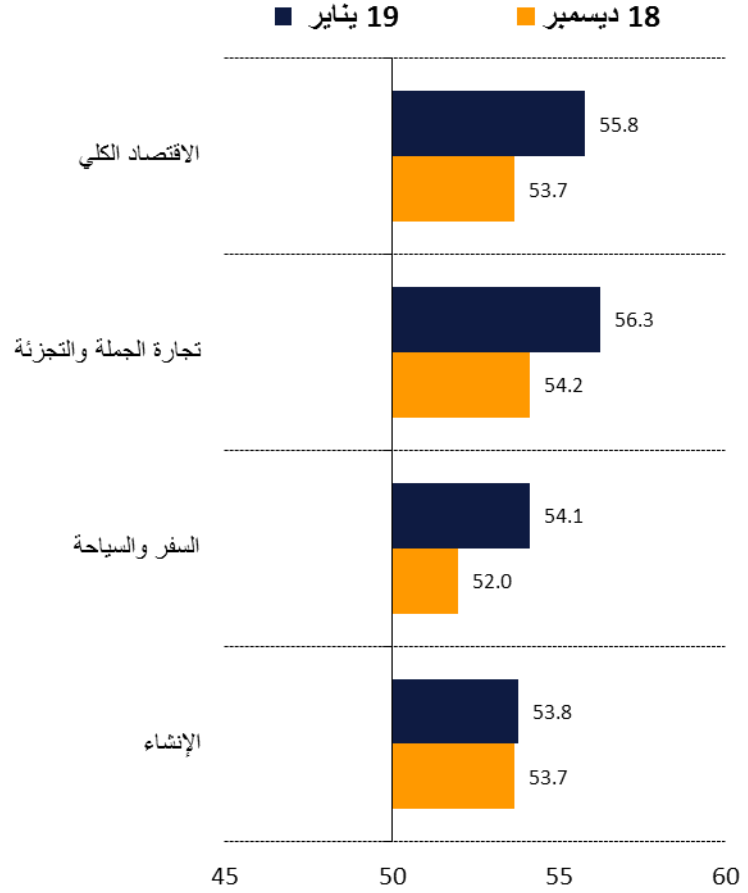
أدت زيادة الأعمال الجديدة الواردة إلى تدعيم الوضع الكلي في القطاع الخاص غير المنتج للنفط في شهر يناير. وبهذا تمتد سلسلة توسع العقود الجديدة الحالية إلى قرابة ثلاث سنوات، وكانت الزيادة الأخيرة هي الأسرع منذ شهر يونيو الماضي.

أدت زيادة قوة نمو الأعمال الجديدة في شهر يناير إلى رفع توقعات الشركات بشأن النشاط الإجمالي إلى مستوى قياسي مرتفع. وازداد حجم الثقة في القطاعات الثلاثة، حيث سجل كل من قطاع الجملة والتجزئة والإنشاءات نقاطاً عالية على المؤشر.

تكاليف مستلزمات الإنتاج ومتوسط الأسعار المفروضة

ارتفع متوسط أسعار مستلزمات الإنتاج في القطاع الخاص غير المنتج للنفط للشهر العاشر على التوالي في شهر يناير، لكن معدل التضخم ظل معتدلاً. وشهد قطاع السفر والسياحة أضعف ضغوط على التكلفة. في الوقت ذاته هبطت أسعار السلع والخدمات النهائية للشهر التاسع على التوالي، ولكن بأبطأ معدل منذ شهر أغسطس الماضي. ولكن من بين القطاعات الثلاثة الرئيسية التي شملتها الدراسة، كان قطاع الجملة والتجزئة هو الوحيد الذي سجل انخفاضاً في أسعار المبيعات.

مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي: ملخص القطاع
يُبيَّعُ مُوسميًا، 50 = بدون تغيير



لمصادر: بنك الإمارات دبي الوطني، IHS Markit

- النهاية -

سيتم نشر تقرير مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي التالي في 11 مارس 2019 الساعة 08:15 ص
(بتوقيت دبي)

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

بتول البيتوني
أصداء بيرسون - مارستيلر
هاتف: +971-4-4507600
البريد الإلكتروني: Batoul.albeitouni@bm.com

ابراهيم سويدان
نائب رئيس أول
رئيس إدارة الشؤون المؤسسية للمجموعة
بنك الإمارات دبي الوطني
هاتف: +9714 6094113 / متحرك: +971506538937
البريد الإلكتروني: ibrahims@emiratesnbd.com

جوانا فيكرز
اتصالات الشركة
Markit
هاتف: +44 207 260 2234
البريد الإلكتروني: joanna.vickers@ihsmarkit.com

ملاحظات للمحررين

يعتمد مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي TM، والذي تنتجه شركة ماركيت، على البيانات التي يتم الحصول عليها عبر الإجابات على الاستبيانات التي يتم إرسالها إلى كبار المدراء التنفيذيين في ما يقرب من حوالي 600 شركة قطاع خاص، والتي تم اختيارها بعناية بالغة لتقدم تمثيلاً دقيقاً لهيكل دبي الاقتصادي، وتشمل قطاعات الصناعات والخدمات والتشييد والبناء والتجزئة.

اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP) وتعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر.

يعرض 'تقرير المؤشر الاقتصادي' لكل مؤشر من المؤشرات مؤشر 'الانتشار'. وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى 'نفس القيمة'. تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 نقطة إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 نقطة إلى الانخفاض.

إن مؤشر الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الإنتاج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15، مخزون السلع المشتراة - 0.1، مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة. ومؤشر الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي يمثل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي للإمارات العربية المتحدة.

لا تقوم مجموعة Markit بتعديل البيانات التي تستند عليها الدراسة بعد نشرها لأول مرة، ولكن قد يتم تعديل عوامل التعديل الدورية من آن لآخر بحسب الحاجة وهذا ما يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة دورياً.

نبذة عن بنك الإمارات دبي الوطني

بنك الإمارات دبي الوطني هو مجموعة مصرفية رائدة في منطقة الشرق الأوسط. كما في 30 يونيو 2018 بلغ مجموع أصول المجموعة 477.5 مليار درهم (ما يعادل تقريباً 130 مليار دولار أمريكي). وتعتبر المجموعة رائدة في مجال تقديم الخدمات المصرفية الرقمية، ومساهماً رئيسياً في الصناعة المصرفية الرقمية على المستوى العالمي، وسجل البنك تنفيذ أكثر من 90 في المائة من التحويلات المالية والطلبات خارج فروع البنك. وحصد بنك الإمارات دبي الوطني جائزة "مؤسسة العام للخدمات المالية الأكثر ابتكاراً" خلال حفل توزيع جوائز الابتكار العالمية "بي إيه إي" 2017.

وتقوم المجموعة بتقديم أعمال مصرفية رائدة للأفراد في الدولة من خلال شبكة فروعها التي تضم 227 فرعاً إضافة إلى 1065 جهاز صراف آلي وجهاز إيداع فوري في الدولة وفي الخارج. كما يمتلك بنك الإمارات دبي الوطني حضوراً قوياً في وسائل التواصل الاجتماعي ولديه عدد كبير من المتابعين، وهو البنك الوحيد في منطقة الشرق الأوسط الذي يصنّف ضمن الـ 20 المرتبة الأولى في تصنيف "Power 100" الذي تعده "ذا فايننشال براند". وتعتبر المجموعة اللاعب الرئيسي في مجال الأعمال المصرفية للشركات في الدولة وتقوم بتقديم الأعمال المصرفية الإسلامية والأسواق العالمية والخزينة والاستثمارية والخاصة وإدارة الأصول وعمليات الوساطة.

وتعمل المجموعة في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر وسنغافورة والمملكة المتحدة والهند ولديها مكاتب تمثيلية في الصين وإندونيسيا.

وتعتبر المجموعة من أكثر المؤسسات نشاطاً في المشاركة بأهم مبادرات التطوير والائتماء في دولة الإمارات العربية المتحدة انسجاماً مع الاستراتيجيات الحكومية للدولة بما في ذلك المعرفة المالية ودمج أصحاب الهمم ضمن إطار منصتها الشاملة "معاً بلا حدود"

#TogetherLimitless. إضافة إلى ذلك، فإن مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني هي الشريك المصرفي الرسمي لمعرض إكسبو 2020 دبي.

للمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.emiratesnbd.com

نبذة عن مجموعة IHS Markit (www.ihsmarkit.com)

تُعد مجموعة IHS Markit (ناسداك: معلومات) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجبل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من لشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2019. جميع الحقوق محفوظة.

تؤول حقوق الملكية الفكرية لمؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي إلى مجموعة IHS Markit. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير تعتبر. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.